ملامح المنهج التاريخي في أحكام الآمدي النقدية في تتبع المعاني

أ. بوبكـر بوشيبـة
المركز الجامعي لتامنغست

احتفى النّقاد العرب بالسرقات الأدبية، التي تعد من أهم القضايا التي أوجدتها الخصومة بين القدماء والمحدثين، وقد وضحوا أسسها ومقاييسها، ومواضع وجودها أو انتفائها، وأولوها عناية واضحة، واحتلت في كتبهم مكانا رحبا، وأفردت كتب برأسها لتتبع مباحثها، كما كثرت مصطلحاتها كثرة لافتة للنظر.

وقد اتفق المنظرون للسّرقات أن السرق في الشعر ما نُقل معناه دون لفظه، وأُبعِد في أخذه، ولا يكون في المعاني المشتركة التي هي جارية في عادات الناس ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم، بل في البديع المخترع الذي يختص به الشاعر.

وكانت (سرقات أبي تمام) إحدى الموضوعات التي استفاض الآمدي في دراستها، ووقف عندها وقفة مطولة، إذ شغلت هذه القضية القسم الأكبر من الجزء الأول من كتابه (الموازنة)، فقد استقصى الآمدي ما وقع عليه في كتب الناس من سرقات أبي تمام، وما استنبطه واستخرجه بنفسه من شعره، فكانت أحكامه أقرب إلى اليقين؛ ذلك أن الآمدي لم يدع مصدراً من المصادر التي نبهت على سرقاته إلا بحث فيه وأخذ منه ونقده: مصوّباً أو موافقاً.

ورغم أن الآمدي قد نقل عمن أدركه من أهل العلم بالشعر، وحتى عن المنحرفين عن شعر أبي تمام، أن سرقة المعاني لم تكن من كبير مساوئ الشعراء، وخاصة المتأخرين، لم يفوّت فرصة لإثبات سرقة من سرقات أبي تمام، ولم يكن ليشهّر بسرقاته لولا أن أصحاب أبي تمام قد ادّعوا أن شاعرهم أول وسابق، وأنه أصل في الابتداع والاختراع، فوجد

الآمدي لزاماً عليه أن يخرّج كل سرقات أبي تمام، ولا سيما أنه أولع بالشعر واشتغل به مدة حياته وألف فيه مختاراته، فصار نصيبه من سرقة معاني الشعراء أكبر من غيره بكثير.

والآمدي لم يستقصِ في هذا القسم الذي خصصه لسرقات أبي تمام سرقاته كلها، بل جاء كثير منها منثوراً متفرقاً في أجزاء أخرى من الكتاب، إذ كثيراً ما يشير إلى أن أبا تمام قد أخذ هذا المعنى أو ذاك من فلان أو من آخر.

ولم يقدّم الآمدي بين يدي حديثه عن سرقات أبي تمام بمقدمة تبين القواعد والمبادئ العامة التي اعتمدها في الحكم على البيت بأنه مسروق أو مخترع، على خلاف ما نجده عند كثير من نقاد هذا القرن الذين كانوا يقدّمون نقدهم بمثل تلك المقاييس النظرية الدقيقة التي تعين على تبين السرقات.

وكثير من الأحكام التي أطلقها الآمدي في هذا الباب – باب السرقات – كانت أحكاماً يقينية قطعية، وبعضها كان تغليبياً أو ظنياً، لكن عدم وجود تلك المقدمة النظرية يجعلنا في حيرة من أمرنا في قبول أحكامه القطعية، أو وجوب اعتماد الظن والتغليب فيها.

والآمدي – ربما ليدلل على سعة ثقافته وإطلاعه – لا يكتفي بالقول: هذا المعنى أخذه أبو تمام من فلان من الشعراء، بل إنه يتتبع المعنى الواحد ويسلسله من شاعر إلى آخر، حتى يصل به إلى الشاعر الأول الذي سبق إلى اختراعه، «فالطير التي تتبع جهة الممدوح عند الغزو لتأكل من لحم قتلى عدوه» ليس من اختراع أبي تمام في مدحه المعتصم عندما قال[1]:

وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلامِهِ ضُحَىً *** بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ
أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّهـــا *** مِنَ الجَيْشِ إِلاَّ أَنَّها لَمْ تُقَاتِــلِ

بل سبقه إلى هذا المعنى (مسلم بن الوليد) في قوله:

قَدْ عَوَّدَ الطَّيْرَ عَادَاتٍ وَثِقْنَ بِهَا *** فَهُنَّ يَتْبَعْنَهُ فِي كُلِّ مُرْتَحَـــلِ

فتتبع الآمدي هذا المعنى، فإذا مسلم قد أخذه من قول أبي نواس:

تَتَأَيَّا الطَّيْرُ غُدْوَتَهُ *** ثِقَةً بالشَّبَعِ مِنْ جَزَرِهْ

ثم تجاوز الآمدي المحدثين في تتبعه هذا المعنى ليجد أن أبا نواس قد أخذه من (حميد بن ثور)[2]، حين وصف الذئب فقال:

إِذَا مَا عَدَا يَوْماً رَأَيْتَ غَيَايَةً *** مِنَ الطَّيْرِ يَنْظُرْنَ الَّذي هُوَ صَانِعُ

وهذا الأخير أخذه من النابغة إذ قال:

إِذَا مَا غَزَا بالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ *** عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

وكان أول من سبق إلى هذا المعنى (الأفوه الأودي) في قوله:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلى آثَارِنَا *** رَأى عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارْ

وبذلك فقد وصل الآمدي إلى المصدر الأول الذي صاغ هذا المعنى، وأورد ما يشبه سلسلة زمنية تبين المتعاقبين على هذا المعنى منذ لحظة قوله للمرة الأولى وحتى وصوله إلى أبي تمام.

وقد ذكر الصولي هذا التسلسل ذاته في تعاقب الشعراء على المعنى، وكذلك ذكره القاضي الجرجاني، فضلاً عن الآمدي، وكان لكل من هؤلاء الثلاثة رأي مختلف عن صاحبيه في استحسان المعنى، فالآمدي رأى أن أبا تمام قد أخذ المعنى من مسلم وزاد عليه وأخطأ في قوله (الدماء نواهل)؛ لأن العقبان لا تشرب الدماء وإنما تأكل اللحم[3]. والصولي رأى أن قول النابغة في هذا المعنى أحسن وأجود من غيره، وإن كان قد سُبق إليه، فهو به أولى[4]، أما القاضي الجرجاني فقد أعطى الحكم بالجودة للأفوه الأودي؛ لأنه فضل الجميع بالسبق، وهي الفضيلة العظمى[5].

إذاً فقد اتفق النقاد الثلاثة على التسلسل الزمني للمعنى، وأطلقوا حكماً قاطعاً يقينياً بأن أبا تمام قد أخذ المعنى من (مسلم بن الوليد)؛ لأنه يسبقه زمنياً، وهذا هو المختار في الحكم على السرقات عند العرب، «فإذا تعاور شاعران معنى أو لفظاً أو جمعاهما يجعل السبق لأقدمهما سناً، وأولهما موتاً، وينسب الأخذ إلى المتأخر؛ لأن الأكثر كذا يقع، وإن كانا في عصر ألحق بأشبههما به كلاماً، فإن أشكل ذلك تركوه لهما»[6].

ولكن: كيف نقبل بقطيعة هذا الحكم – أن أبا تمام أخذ المعنى من

مسلم ولم يأخذه من حميد بن ثور أو من أبي نواس، أو من النابغة أو من الأفوه الأودي – ونحن لا نملك من الأدلة والقرائن ما يؤكد أن أبا تمام قد قرأ ديوان مسلم ولم يقرأ ديوان أحد الشعراء الآخرين المتعاقبين على هذا المعنى، فلعله يكون قد قرأ شعر حميد مثلاً فوقع له المعنى فأخذه فجعله في بيتيه السابقين، بل إنَّ لدينا من الأدلة ما يثبت أن أبا تمام قد قرأ الشعر في عصوره كلها، «وأنه ما فاته من شعر جاهلي ولا إسلامي ولا محدث إلا قرأه وطالع فيه»[7]، وأنه «كان مشغوفاً بالشعر مشغولاً مدة عمره بتخيره ودراسته»[8]. وهذه الأدلة هي اختياراته الشعرية المشهورة المعروفة التي ذكرها الآمدي كاملة مفصلة في (الموازنة)[9]، وهذا ما يجعلنا نشكك في يقين هذا الحكم أينما ورد.

ونجد مثل هذا التتبع عند الآمدي في تتبعه معنى وصف الخيال[10] الذي جاء في قول أبي تمام[11]:

زَارَ الخَيَالُ لَهَا، لاَ، بَلْ أَزَارَكَهُ *** فِكْرٌ إِذَا نَامَ فِكْرُ النَّاسِ لَمْ يَنَمِ

أو في قوله[12]:

نَمْ فَمَا زَارَكَ الخَيَالُ ولَكنَّـ *** ـكَ بالفِكْرِ زُرْتَ طَيْفَ الخَيَالِ

فقد أخذه الطائي من (العباس بن الأحنف)[13] في قوله:

خَيَالُكِ حِيْنَ أَرْقُدُ نُصْبُ عَيْنِي *** إِلى وَقْتِ انْتِبَـــــاهِي مَا يَزُولُ

وَلَيْسَ يَزُورُني صِلَةً، ولكنْ *** حَدِيْثُ النَّفْسِ عَنْكِ بِهِ الوَصُولُ

والعباس أخذه من (جِرَانِ العَوْد) في قوله:

سَقْيَاً لِزَوْرِكِ مِنْ زَوْرٍ أَتَاكِ بِهِ *** حَدِيثُ نَفْسِكَ عَنْهُ وَهْو مَشْغُولُ

فقد قطع الآمدي بأن أبا تمام أخذ هذا المعنى في وصف الخيال من العباس بن الأحنف، لأنه شاعر عاش في العصر العباسي الأول، ولم يأخذه من جران العود لأنه شاعر عاش في العصر الأموي، فهو أبعد زماناً، وليس بين أيدينا ما يثبت ذلك، ويجعلنا نقبل بقطعية حكم الآمدي على هذا النحو.

وهناك مجموعة كبيرة من المعاني التي ذكرها أبو تمام في شعره وتتبعها

الآمدي وسلسلها زمنياً حتى وصل بها إلى مخترعيها الأوائل، قاطعاً بأن كل شاعر يأخذ عمن سبقه في الزمن مباشرة.

وقد تتبع الآمدي سرقة لأبي تمام في شعر ليس له، إذ لا نجد له أثراً في ديوانه بنسخه جميعها، واختلف النقاد السابقون والمعاصرون للآمدي في نسبة تلك الأبيات التي قطع الآمدي بأنها لأبي تمام، ثم حكم بوقوع السرقة فيها، فنسبها كل واحد منهم إلى شاعر مختلف عن الآخر.

فقد ذكر الآمدي أن أبا تمام قال:

أَمَّا الهِجَاءُ فَدَقَّ عِرْضُكَ دُوْنَهُ *** وَالمَدْحُ عَنْكَ، كَمَا عَلِمْتَ، جَلِيْلُ

فَاذْهَبْ فَأَنْتَ طَلِيقُ عِرْضِكَ إِنَّهُ *** عِرْضٌ عَزَزْتَ بِهِ وَأَنْتَ ذَلِيْلُ

وأنه أخذ هذا المعنى من قول أبي هشام المعروف بالخلق؛ أحد الشعراء البصريين، يهجو بشار بن برد:

بِذِلَّةَ وَالِدَيْكَ كَسَبْتَ عِزّاً *** وَبِاللُّؤْمِ اجْتَرَأْتَ على الجَوَابِ

فمن جهة أولى: ثمة أقوال عديدة في صاحب البيتين السابقين، فقد انفرد الآمدي في (الموازنة)[14] و(يوسف البديعي) في (هبة الأيام)[15] بنسبتهما إلى أبي تمام، وقد ذكرهما البديعي مع بيت ثالث قبلهما ضمن أهاجي أبي تمام في (أبي المغيث موسى)، وهذا البيت هو:

أَمُوَيْسُ قُلْ لي: أَيْنَ أَنْتَ مِنَ الوَرَى *** لا أَنْتَ مَعْلُومٌ وَلا مَجْهُولُ

ونُسبت هذه الأبيات إلى (مسلم بن الوليد) في هجاء (دعبل الخزاعي)، في (ديوان المعاني)[16]، وفي (الأغاني) الذي عنه أخذت الأبيات وترجمة مسلم في ديوانه[17]، وفي(أمالي لمرتضى)[18] أيضاً، فقد اشترك هؤلاء الثلاثة في نسبة الأبيات إلى مسلم، أما (المبرد)[19] فقد نسب هذه الأبيات إلى دعبل.

فقد بنى الآمدي حكمه على أساس يقينه في نسبة الأبيات إلى أبي تمام، وهو أحد الوجوه المطروحة، بل أضعفها؛ لأن الأبيات غير مثبتة في ديوانه.

على أن الآمدي لا يجزم دائماً بمصدر أخذ أبي تمام للمعاني، إذ كثيراً ما يعتمد الظن في حكمه بين أكثر من مصدر، بسبب التقارب الزمني

بين الشاعرين، أو بسبب اختلاف النقاد في تحديد المصدر الأول للمعنى.

فقد أخذ أبو تمام قوله[20]:

حُطَّتْ إلى قُبَّةِ الإسلامِ أَرْحُلُهُ *** والشَّمْسُ قَد نَفَضَتْ وَرْساً على الأُصُلِ

من قول (مسلم بن الوليد) (ت208هـ):

فَلَمَّا انْتَضَى اللَّيْلَ الصَّبَاحُ وَصَلْتُهُ *** بِحَاشِيَةٍ مِنْ لَوْنِهِ الْمُتَوَرِّدِ

أو أخذه –كما يقول الآمدي– من قول منصور النمري، (ت190هـ)[21]:

أَجَدَّ وَلَمَّا يَجْمَعِ اللَّيلُ شَمْلَهُ *** فَمَا حَلَّ إِلاَّ وَهْو وَرْدُ الْمَغَارِبِ

«هذا ما ذكره ابن المنجم»، والذي يظنه الآمدي أن أبا تمام أخذ المعنى من قول الآخر:

والشَّمْسُ صَفْرَاءُ كَلَوْنِ الوَرْسِ[22]

فلم يستطع الآمدي أن يعطي حكماً يقينياً في مصدر أخذ أبي تمام: هل هو بيت مسلم أم بيت النمري أم بيت هذا الآخر الذي لم يذكر اسمه؟!

لكننا لا نجد مسوغاً لحيرة الآمدي تلك، فجرياً على مقياسه في تحديد الآخذ والمأخوذ منه – وهو التسلسل الزمني – ينبغي أن يكون الطائي قد أخذ بيته من بيت مسلم، وهذا الأخير أخذه من منصور النمري، فهذه هي عادة الآمدي في بحث السرقات.

ومن جهة أخرى: فإذا كان المعنى الذي أخذه أبو تمام في هذا البيت هو: تشبيه لون الشمس في الوقت الممتد من بعد العصر إلى المغرب بلون الورس – ذلك النبات الأصفر – كما يفهم من الشطر الشعري الأخير الذي ذكره الآمدي – فإن هذا المعنى غير موجود في بيت مسلم ولا في بيت النمري، بل المعنى المشترك بينهما هو: وصل الليل بالنهار في السير دون انقطاع، فكان الأحرى بالآمدي أن يرفض قول (ابن المنجم) جملة وتفصيلاً.

وقد وجدنا ذكراً لنبات الورس عند غير أبي تمام، وهو معنى قديم كثير الورود في الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام والعصر الأموي والعصر العباسي الأول، وربما يكون (سلم بن عمرو الخاسر)[23] الأبعد

زمناً من أبي تمام ومن الشاعرين الآخرين، وقد ذكر (الورس) في شعره وشبه لون الشمس عند طلوعها به، فقال:[24]

تَبَدَّتْ فَقُلْتُ الشَّمْسُ عِنْدَ طُلُوعِهَا *** بِحِلْدٍ غَنِيٍّ اللَّوْنِ عَنْ أَثَرِ الوَرْسِ
فَلَمَّا كَرَرْتُ الطَّرْفَ قُلْتُ لِصَاحِ *** عَلى مِرْيَةٍ: ما ها هنا مَطْلَعُ الشَّمْسِ

وكان جديراً بالآمدي أن ينسب ذكر الورس – وهو المعنى الذي أخذه أبي تمام – إلى سلم الخاسر (ت186هـ)، فهو أَوْلَى بالمعنى من الآخَرَيْن لأنه أسبق وفاة.

ومثل هذا الظن في تحديد مصدر الأخذ نجده كثيراً في (الموازنة)، إذ يحصر الآمدي المعنى المقصود بين أكثر من شاعر يُظَنُّ أن أبا تمام قد أخذ المعنى[25] منهم.

ولكن: إذا كان المقياس الذي اعتمده الآمدي في تحديد مصدر سرقات أبي تمام في شعره هو التسلسل الزمني – بمعنى أن الشاعر يأخذ المعنى ممن سبقه مباشرة في الزمن – فلماذا يختار إذاً في تحديد الشاعر الذي أخذ أبو تمام من شعره معنى قوله[26]:

فَنَعِمْتُ مِنْ شَمْسٍ إذا حُجِبَتْ بَدَتْ *** مِنْ نُورِهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْجَبِ

بين (قيس بن الخطيم) و (أبي نواس)[27]، مع أن بينهما من البعد الزماني والمكاني ما يجعل الآمدي يطمئن إلى أن أبا تمام أخذ بيته من أبي نواس الذي عاش في العصر العباسي الأول، وليس من قيس الذي عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ولم يسلم؟..

وقد خالف الآمدي – غير مرة – ما كان قد أقره من أن السرق يكون في البديع الذي ليس للناس فيه اشتراك، ولا تجري طبائع الشعراء عليه[28]، فتعسف في اتهام أبي تمام بالسرقة لمجرد تشابه الألفاظ والأسلوب، فرأى أن أبا تمام أخذ معنى بيته[29]:

أَبْدَلْتَ أَرْؤُسَهُمْ يَوْمَ الكَرِيْهَةِ مِنْ *** قَنَا الظُّهُورِ قَنَا الخَطِّيِّ مُدَّعَمَا

من قول مسلم بن الوليد:

يَكْسُو السيوفَ نفوسَ النَاكِثِيْنَ بِهِ *** ويجعلُ الهامَ تِيْجَانَ القَنَا الذُّبُلِ

أو أخذا المعنى جميعاً من قول جرير:

كأنَّ رُؤُوسَ القَوْمِ فَوْقَ رِمَاحِنَا *** غَدَاةَ الوَغَى تِيجانُ كِسْرَى وقَيْصَرَا

في حين أن القاضي الجرجاني ذكر بيتي مسلم وجرير، وقال:

«وقريب منه قول أبي تمام...، وقد عد هذا في سرقاته، ولست أراه كذلك؛ لأنه ليس فيه أكثر من رفع الرؤوس على القنا، وهذا معنى مشترك لا يسرق، فأما إبدال القنا بقنا الظهور فلم يعرض له مسلم ولا جرير؛ وهي ملاحظة بعيدة..»[30].

فالجرجاني لم يوافق الآمدي في هذا البيت؛ لأن المعنى المذكور فيه متداول شائع ليس أخذه مما يعد في السرقة، في حين أنه وافق الآمديُّ في أخذ مسلم من جرير لهذا المعنى، وهو أن السيوف اكتست من دماء الأعداء حتى أصبحت كالتيجان التي تزين الرؤوس.

ومن غريب ما نجده في الموازنة أن يذكر الآمدي بيتاً لأبي تمام، ويحكم بأنه أخذ المعنى من شاعر متقدم، بل وقصّر عنه، ثم إذا مرَّ المعنى ذاته في بيت البحتري لم يحكم بأنه أخذه من أبي تمام – وفقاً لمنهجه القائم على التسلسل الزمني في أخذ المعنى – بل يقطع بأن البحتري أخذ هذا المعنى من مصدره الأول وأحسن الأخذ.

فقد أخذ أبو تمام قوله[31]:

اليَدُ وَالعِيْسُ وَاللَّيْلُ التَّمَامُ مَعَاً *** ثَلاثَةٌ أَبَدَاً يُقْرَنَّ في قَرَنِ

من قول ذي الرمة:

وَلَيْلٍ كَجِلْبَابِ العَرُوسِ ادَّرَعْتُهُ *** بِأَرْبَعَةٍ وَالشَّخْصُ في العَيْنِ وَاحِدُ

أَحَمُّ عِلاَفِيٌّ، وَأَبْيَضُ صَارِمٌ *** وَأَعْيَسُ مَهْرِيٌّ، وَأَرْوَعُ مَاجِدُ

أما البحتري فقد تبع ذا الرّمة، فأحسن أتباعه حين قال:

يَا خَلِيلَيَّ بِالسَّوَاجِيرِ مِنْ وُدْ *** دِ بْنِ مَعْنٍ وبُحْتُرٍ بنِ عَتَودِ

اطْلُبَـــــا ثالِثاً سِوايَ فإنّي *** رابعُ العِيْسِ والدُّجَى والبِيْـدِ

فلم يكن حكم الآمدي موافقاً منهجه الذي اختطه سابقاً في بحث موضوع السرقات، ولو فعل لكان عليه أن يحكم بأن البحتري أخذ المعنى من أبي تمام، وليس من (ذي الرمة)، هذا فضلاً عن أنَّ القرائن تثبت

ذلك، فقد أكَّد الآمدي نفسه وجود صلة وصحبة وصداقة تجمع بين البحتري وأبي تمام، وقد ضمهما عصر ومكان واحد، فكان أولى بالبحتري أن يأخذ من معاني أستاذه أبي تمام.

ومن جهة ثانية فقد كان رأي الصولي قاطعاً جازماً بأن البحتري قد نقل هذا المعنى نقلاً من شعر أبي تمام، فأخذ اللفظ والمعنى معاً[32].

وكان حرياً بالآمدي ألا يذكر في هذا الباب – باب سرقات أبي تمام – إلا ما كان متيقناً بوقوع السرقة فيه، أما تلك الأبيات التي ربما يكون أبو تمام أخذها من غيره، وربما يكون غيره أخذها منه، فكان عليه ألا يذكرها: تصريحاً أو تلميحاً، ولا سيما إذا كان هذا الآخر مجهولاً بالنسبة إلى الآمدي، وبالنسبة إلى كتب التراجم أيضاً.

قال الآمدي[33]:

«وقال أبو تمام يستهدي نبيذاً:

وَهِيَ نَزْرٌ لَوْ أَنَّها مِنْ دُمُوعِ الصَّـ *** ـبِّ لَمْ تَشْفِ مِنْهُ حَرَّ الغَلِيْلِ[34]

أخذه من قول الآخر، أو أخذه الآخر منه، والمعنيان متشابهان:

لو كان ما أهديته إثما *** لم يكف إلا مقلة واحدة»

وحين نبحث عن هذا الآخر نجد أبا بكر الصولي[35] ينسب البيت إلى رجل اسمه: (أبو مالك الرسعني)، فقد طلب من صديق له نبيذاً، فوجه إليه بأرطال يسيرة منه، فعاتبه بقوله السابق، ولا نجد أكثر من ذلك عن هذا الشاعر حتى في كتب التراجم والأنساب، وجلّ ما يذكره ياقوت الحموي أن: (الرسعنى) نسبة إلى (رأس العين)، وهي مدينة كبيرة مشهورة من مدن الجزيرة بين حران ونصيبين، وقد نَسَبَ إليها كثيراً من العلماء والشعراء، ولكن: لم يكن أبو مالك هذا مذكوراً بينهم[36].

فكيف نطمئن إلى الحكم بأخذ أبي تمام منه ونحن لا نعرف عنه شيئاً أكثر من اسمه، وحتى الصولي لم يذكر في أخبار أبي تمام أن أحدهما أخذ من الآخر، بل قطع بوجود تماثل بين البيتين فحسب، فكان حكمه أقرب إلى الصواب.

وأغلب الظن أن الآمدي قرأ هذا البيت في كتاب الصولي، فوقع على التشابه بينهما، فذكره فيما ذكره من سرقات أبي تمام، رغبة في زيادة عددها، ونقع على مواضع كثيرة في الموازنة يهمل الآمدي ذكر اسم الشاعر الذي أخذ منه الطائي، أو لا يكون متيقناً من حكمه بأخذه منه[37].

وقد ذكر الآمدي أن أبا تمام كان يأخذ كثيراً من المعاني التي اختار أبياتها من أشعار الأوائل في اختياراته الشعرية، لكنه لم يذكر من هذا الكثير إلا النزر القليل جداً، وربما في مواضع معدودة[38]، وكان بحاجة إلى أن يدعم يقينه هذا بكثير من الشواهد.

ونجد في الموازنة كثيراً من الأبيات التي أخذ أبو تمام معانيها من غيره، وهي سرقات واضحة كل الوضوح وتكاد تبوح بالأصل الذي أخذت عنه، بسبب استخدامه للمعاني والألفاظ ذاتها.

فمن ذلك[39] قول: النظار بن هاشم الأسدي[40]:

يَعِفُّ المَرْءُ ما اسْتَحْيَا وَيَبْقَى *** نَبَاتُ العُودِ ما بَقِيَ اللِّحَاءُ

وَمَا فِي أَنْ يَعِيْشَ المَرْءُ خَيْرٌ *** إِذَا مَا المَرْءُ زايَلَهُ الحَيَاءُ

فأخذ أبو تمام معنى البيتين وأكثر لفظهما، فقال[41]:

يَعِيْشُ المَرْءُ ما اسْتَحْيَا بِخَيْرٍ *** وَيَبْقَى العُودُ ما بَقِيَ اللِّحَاءُ

فَلا واللهِ مَا فِي العَيْشِ خَيْرٌ *** ولا الدُّنْيا إذا ذَهَبَ الحَيَاءُ

فقد أخذ أبو تمام معظم ألفاظ البيتين السابقين، وبات الحكم بسرقته للمعنى واللفظ لا يقبل الشك أو الطعن.

ومع ذلك فإننا لا نعدم مواضع تمحَّل فيها الآمدي في تخريج بعض سرقات أبي تمام، وتحمَّل عليه ليتهمه بما ليس فيه، فقد يذكر الآمدي بيتاً لأبي تمام ويذكر البيت الذي أخذ منه المعنى، في حين أن الرابطة بين البيتين تكاد تكون معدومة أو ضعيفة،

فقول أبي تمام: [42]

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنَ الكُتُبِ *** في حَدِّه الحَدُّ بين الجَدِّ واللَّعِبِ

مأخوذ من قول الكميت بن ثعلبة:

فَلا تُكْثِرُوا فيهِ الضَّجَاجَ فإنَّهُ *** مَحَا السَّيْفُ مَا قالَ ابْنُ دَارَة أجْمَعَا

فأي تشابه بين البيتين الذي دفع الآمدي إلى إطلاق حكم السرقة على أبي تمام، وليس بينهما إلا كلمة (السيف) فقط الي ربما استند الآمدي إليها في حكمه؟.

وتبقى مشكلة السرقات – رغم اشتغال كثير من النقاد فيها منذ القديم – مشكلة شائكة، وقد وقع معظم النقاد في اضطراب وهم يتناولون قضية السرقات ومنهم الآمدي، بدليل أنه لم يستطع أن يجزم في كثير من المواضيع بوقوع السرقة في شعر أبي تمام، ولم يستطع أيضاً أن يحدد مصدر الأخذ على وجه الدقة، فلجأ إلى تتبع المعاني تبعا للتسلسل الزمني لقائليها، ما يجعلنا نظفر بملامح واضحة للمنهج التاريخي الذي أطر أحكام الآمدي النقدية المتعلقة بتتبع المعاني.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) أبو تمام، الديوان، شرح: د. محيي الدين صبحي، ط1، بيروت: دار صادر، 1997م.، ص218.

(2) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، شاعر مخضرم عاش زمناً في الجاهلية، وأدرك حنيناً مع المشركين، ثم أسلم، ومات في خلافة عثمان، وقيل أدرك عبد الملك بن مروان، وقد ذكره ابن سلام في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين.

(3) الآمدي، الموازنة بين الطائيين: تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار المعارف، 1961م.1/62- 63.

(4) أبو بكر الصولي، أخبار أبي تمام ؛ تحقيق: خليل محمود عساكر؛ محمد عبده عزام؛ نظير الإسلام هندي، ط1، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1356هـ-1937م. ص164 – 166.

(5) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه ؛ تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم؛ علي محمد البجاوي، ط4، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1386هـ-1966م، ص274- 275.

(6) أخبار أبي تمام، ص100- 101.

(7) الموازنة، 56/1.

(8) المصدر نفسه، 55/1.
(9) المصدر نفسه، 55/1.
(10) المصدر نفسه، 59/1- 60.
(11) الديوان، ص237.
(12) الديوان، ص409.
(13) شاعر من بني حنيفة، نشأ في بغداد، عرف بغزله العذري العفيف بمحبوبته (فوز)، توفي سنة (192ه)، انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، القاهرة: دار الحديث، 1998م.707/2.
(14) انظر أمثلة أخرى: الموازنة، 82/1، 83، 98، 100.
(15) الموازنة، 60/1.
(16) يوسف البديعي، هبة الأيام فيما يتعلق بأبي تمام ؛ نشره: الشيخ محمد مصطفى، القاهرة، 1934م، ص160.
(17) أبو هلال العسكري، ديوان المعاني، نشر مكتبة القدس، [د.م]، 1352ه، 178/1.
(18) مسلم بن الوليد، ديوان مسلم بن الوليد (صريع الغواني)، تحقيق: د. سامي الدهان، ط2، مصر، دار المعارف، 1970م، ص164.
(19) الشريف الرضي، أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد ؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1954م، 488/1.
(20) محمد بن يزيد المبرد، الكامل، ؛ تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ - 1986م، 798/2- 799.
(21) الديوان، ص221.
(22) هو منصور بن سلمة بن الزبرقان، كان مقدَّماً عند هارون الرشيد، توفي سنة (190ه)، انظر: الشعر والشعراء، 736/2.
(23) الموازنة، 64/1.
(24) هو أبو عمرو سَلْم الشاعر، قيل: إنه مولى أبي بكر الصديق، وقيل: بل هو مولى المهدي، وسُمي الخاسر لأنه باع مصحفاً واشترى بثمنه طنبوراً، مدح الهادي والمهدي والبرامكة في بغداد، توفي سنة= (186ه)، انظر: وفيات الأعيان 350/2- 352.
(25) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ؛ شرح وضبط د. عفيف نايف حاطوم، ط1، بيروت: دار صادر، 1424ه - 2003م. ص512.
(26) انظر أمثلة: 69/1، 71، 84، 93، 103، 107.
(27) الديوان، ص18.
(28) الموازنة، 72/1- 73.
(29) المصدر نفسه، 52/1.

(30) الديوان، ص268.
(31) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه ؛ تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم؛ علي محمد البجاوي، ط4، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1386هـ-1966م، ص229- 230.
(32) الموازنة، 81/1.
(33) أخبار أبي تمام، ص82، 83.
(34) الموازنة، 82/1.
(35) الديوان، ص363.
(36) أخبار أبي تمام، ص185.
(37) انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، 1957م، 205/4- 206.
(38) الموازنة، 89/1، 90، 103، 105.
(39) الموازنة، 64/1، 95/1.
(40) المصدر نفسه، 94/1.
(41) هو شاعر إسلامي من بني أسد.
(42) ابن المستوفي الإربلي، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام ؛ دراسة وتحقيق: أ.د. خلف رشيد نعمان، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، 1989م، 312/1.